العدد (2366)
السنة التاسعة - الثلاثاء
(17) كانون الثاني 2012

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

فيما يعتزم البنك المركزي طرح ثلاث فئات بعد حذف الأصفار

خبراء: اختلال سعر صرف عملات دول الجوار ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني

□ بغداد/ المدى

أكد عدد من الخبراء على أن الاختلال الذي يحصل في سعر صرف عملات دول الجوار سينعكس سلباً على عملية التبادل التجاري ومنظومة الأسعار في الاسواق المحلية ، في وقت يعتزم البنك المركزي طرح ثلاث فئات بعد حذف الأصفار المزمع اجراؤها بعد اقرار قانون خاص من قبل مجلس النواب .

وكشف البنك المركزي العراقي عن نيته طرح ثلاث فئات كبيرة بعد حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، مشيراً إلى أن عملية استبدال العملة ستستغرق عامين.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز" : إن البنك سيطرح ثلاث فئات كبيرة إضافة إلى الفئات المعدنية، بعد أن يقوم بحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي مبيناً أن عملية التبديل من شأنها إصلاح نظام إدارة العملة وتسهيل استخدامها .

وأضاف صالح أن الفئات الثلاث تشمل ٢٠٠ دينار التي تساوي ٢٠٠ ألف دينار في الوقت الحاضر وفئة ١٠٠ دينار التي تساوي ١٠٠ ألف دينار وفئة ٥٠ ديناراً التي تساوي ٥٠ ألف دينار، إضافة إلى العملة المعدنية من فئة الدينار والدينارين فضلاً عن النصف والربع دينار و١٠٠ فلس والدرهم".

ولفت صالح إلى أن "حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي من شأنه اختصار عدد الأوراق النقدية من أربعة مليارات ورقة والتي تساوي ٣٠ ترليون دينار موجودة في الأسواق العراقية إلى مليار و٨٠٠ مليون ورقة فقط"، مؤكداً أن "تبديل العملة سوف لا يؤثر على دخل الفرد أو على ثرواته أو التزاماته التعاقدية".

وأشار صالح الى أن "مجلس إدارة البنك قد صادق على قرار حذف الأصفار بعد أن تم الانتهاء من تصاميم العملة التي تحمل الإرث العراقي وتاريخه وحضاراته، فضلاً عن مناقشته من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء"، مبينا أن "البنك بانتظار موافقة المجلس للبدء باستبدال العملة الجديدة والتي يجب أن تكون مع سنة مالية جديدة والتي اقترحها البنك مع بداية العام ٢٠١٣".

وأكد صالح أن "عملية استبدال العملة ستستغرق عامين كاملين لمنع حدوث أي خلل في عملية التسليم والاستلام"، موضحاً أن "المصارف ستستمر باستلام العملة القديمة لمدة عشر سنوات كحقوق وليس للتداول".

وكان البنك المركزي اتهم في (١٢ أيلول ٢٠١١)، جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وتوعد بمقاضاتها، محملاً تلك الجهات مسؤولية تعريض مصالح البلاد المالية إلى الخطر.

واعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي في (٢٥ آب ٢٠١١)، أن رفع الاصفار عن العملة تعد اكبر عملية فساد في العراق لو تمت خلال هذه الفترة، وتندرج تحت مسمى العبث الاقتصادي، محذراً من "مافيات عملة" تستعد لتزوير ترليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

وأكد محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي والذي عقد، في (١٩ حزيران ٢٠١١)، استعداده لتهيئة كافة المستلزمات لاستبدال العملة العراقية.

في غضون ذلك قال مقرر اللجنة المالية النائب أحمد المساري (للوكالة الاخبارية للانباء): إن التبادل التجاري بين العراق وإيران كبير و أي تأثير يصيب العملة الإيرانية او الاقتصاد الإيراني سيؤثر على عملية التبادل التجاري وعلى أسعار السلع في الأسواق المحلية كون أغلبها تستورد من إيران.

واضاف : أن سعر صرف الدولار الأميركي له تأثير كبير على اقتصاديات العالم وعلى حركة التبادلات التجارية سواء عندما يرتفع سعره او ينخفض لافتاً إلى أن التدهور الحاصل في العملة الإيرانية سيؤثر على الاقتصاد الوطني .

من جهته قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح (للوكالة الاخبارية للانباء): أن التغييرات المالية الحاصلة في سعر الصرف للعملة الإيرانية باتجاه العملة الأميركية ستؤثر على الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع المالي، لأن أسعار السلع الإيرانية سترتفع الى حد ما في الأسواق المحلية نتيجة تدهور العملة الإيرانية.

وأوضح: إن تدهور سعر الصرف للعملات يكون أسرع من تدهور أسعار السلع، أي بمعنى سعر صرف العملة يتأثر بشكل مباشر بينما أسعار السلع تأخذ وقتاً لتتكيف بالانخفاض أو الارتفاع لسعر الصرف.

ولفت الى أن المشاكل والأزمات الاقتصادية الحاصلة في سوريا وإيران ستؤثر على الاقتصاد العراقي من ناحية التبادلات التجارية والاستيراد الكبير للسلع من هاتين الدولتين الجارتين.

وأن التوازن الاقتصادي ضروري جداً للدول المجاورة لكي لا يؤثر احدهما على الأخر.

من جانبه قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي: إن المتغيرات التي تحصل في أسعار صرف عملات الدول المجاورة للعراق أمام الدولار الأميركي سيؤثر على التجارة العراقية لأن العراق معتمد باستيراداته الخارجية على دول المجاورة له، إضافة الى عدم وجود منتجات سلعية محلية، فالسلع الموجودة في السوق العراقي أغلبها مستورد، مبيناً أن العراق ليس لديه شيء يصدره الى الخارج إلا النفط، مما أدى الى تأثره بأي تغيير اقتصادي يطرأ على الدول المجاورة او العالمية.

وأضاف العكيلي : إن عملية انخفاض سعر صرف الريال الإيراني أمام الدولار الأميركي سيكون تأثيره مباشرا على الاقتصاد العراقي نتيجة خمول القطاعات الاقتصادية العراقية، إضافة الى عدم وجود صادرات أخرى للعراق غير النفط، فهذه الاختلافات في العملة ستؤدي الى ارتفاع أسعار السلع الإيرانية بالرغم من أنها رديئة وغير مطابقة المواصفات.

يذكر أن سعر صرف العملة الإيرانية قد انخفض أمام الدولار الأميركي نتيجة الوضع الاقتصادي المفروض على إيران من قبل الأمم المتحدة.

حزمة مشاريع بكلفة أكثر من ٦٠ مليار دينار في واسط

□ واسط/ وكالات

أعلنت محافظة واسط عن فتح باب المناقصة أمام الشركات كافة لتنفيذ أول حزمة من مشاريع العام الحالي وبكلفة تبلغ أكثر من ٦٠ مليار دينار عراقي.

وقال محافظ واسط مهدي حسين خليل الزبيدي لـ(السومرية نيوز) : قمنا بدعوة الشركات كافة والمقاولين للدخول في مناقصة لتنفيذ مجموعة من المشاريع المدرجة ضمن خطة العام ٢٠١٢ وبمختلف القطاعات المدنية، مبيناً أن كلفة هذه المشاريع تبلغ أكثر من ٦٠ مليار دينار.

وأضاف الزبيدي أن المشاريع التي أعلن عنها هي مشروع تنفيذ تطوير منطقتي الضباط والحقوقيين في حي الداموك بمدينة الكوت، ومنطقة الحرية (منطقة الـ٢٠٠) في الحي نفسه مع تأهيل شارع الحي الصناعي، لافتاً إلى أن الأعمال في هذه المناطق تتضمن مد شبكات الماء والمجاري والهاتف والكهرباء تحت الأرض إضافة إلى الأعمال البلدية المتكاملة. وأشار الزبيدي إلى أن المشروع الثاني هو بناء مركز لأمراض الدم ينفذ لحساب دائرة صحة واسط بطريقة تسليم المفتاح بحيث تقوم الشركة التي ترسو عليها المناقصة بإعداد تصاميم المبنى وتنفيذها، وتزويد المركز بكافة التجهيزات والمعدات الطبية اللازمة.

وذكر الزبيدي أن هناك مشروعين آخرين، الأول يتعلق بتنفيذ إستراتيجية تطوير ناحيتي الشحيمية (٩٠ كم شمال غرب الكوت) والموفقية (٣٠ كم جنوب الكوت) وهو ضمن سلسلة مشاريع مماثلة تشمل الاقضية والنواحي كافة، أنجز قسم منها والقسم الآخر قيد الإنجاز أو سينجز لاحقاً، أما المشروع الثاني فهو تطوير الشبكة الكهربائية في حي الحرية بقضاء الحي(٤٠ كم جنوب الكوت).

وأكد الزبيدي أن هذه المشاريع ستنفذ ضمن مخصصات مشروع تنمية الأقاليم الممول من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بقيمة ٢١٦ مليار دينار عراقي، وهي تشمل مختلف القطاعات المدنية.

وكانت محافظة واسط أعلنت، في الثامن من كانون الثاني ٢٠١٢، أن لجنة العقود في ديوان المحافظة انتهت من جدولة مشاريع العام ٢٠١٢ تمهيداً للبدء بإعلانها أمام الشركات والمقاولين المحليين، مؤكدة أنه سيتم حرمان الشركات المتلكئة والتي وضعت ضمن القائمة السوداء من المشاركة في المناقصات الجديدة.

وشهدت محافظة واسط خلال العام الماضي ٢٠١١ تنفيذ ١٩٢ مشروعاً توزعت بواقع ٤٩ مشروعاً للطرق والجسور و٣٥ مشروعاً تربوياً و٣٣ للكهرباء و٣٢ للماء و٢٥ لبلديات الأقضية والنواحي، و١٣ لمديرية بلدية الكوت وعشرة مشاريع لدائرة الصحة وثلاثة للمجاري ومشروعين اثنين للإدارة المحلية ومشروع واحد لكل من الزراعة والتخطيط العمراني والإسكان والموارد المائية.

تحذيرات من السماح باستيراد المواشي

□ الناصرية/ المدى

حذرت الجمعيات الفلاحية في محافظة ذي قار ، من السماح باستيراد المواشي بأنواعها ، لما له من تأثير سلبي على قطاع تربية المواشي داخل البلاد .

وقال حيدر العبادي نائب رئيس الجمعيات الفلاحية في العراق : إن وزارة الزراعة قامت مؤخرا بمنح التجار إجازات استيراد مواش من خارج العراق دون وضع أي ضوابط أو مقننات لعملية الاستيراد تلك .

وأوضح أن فتح باب الاستيراد سيقضي تماما على قطاع تربية المواشي داخل البلاد ، بسبب رخص المواشي المستوردة مقارنة بالمواشي المنتجة محليا .

ولفت إلى أن ثمن البقرة الواحدة المستوردة يبلغ نحو ٤٠٠ دولار أمريكي في حين يبلغ ثمنها في العراق ١٢٠٠ دولار أمريكي ، ما يعني بالتالي القضاء كليا على قطاع تربية الحيوانات من قبل المزارعين ، لصالح المواشي المستوردة من قبل التجار .

ولفت إلى أن ارتفاع سعر المواشي في العراق سببه قلة الدعم الحكومي في توفير الأعلاف وبقية المستلزمات الأخرى الخاصة بالقطاع الحيواني .

وأشار إلى أن القطاع الزراعي بأكمله سيصاب بنكسة مشابهة لتلك التي أصابت قطاع إنتاج الدواجن ، ما لم تقم الحكومة بتقنين عملية استيراد المواشي .

وبين أن معظم مزارعي المحافظة لجأوا إلى تربية المواشي بعد أن تراجعت الزراعة النباتية وتربية الدواجن بسبب قرارات سابقة مماثلة بفتح الاستيراد غير المقنن وبسبب شح المياه .

وذكر انه على الرغم من أن القرار قد يسهم بدعم المستهلك داخل البلاد من خلال توفير لحوم رخيصة ، إلا إن الجمعيات الفلاحية تقف ضد هذا القرار لما له من اثر سلبي على الثروة الحيوانية المنتجة محليا .

واقترح العبادي بان تقوم وزارة الزراعة باستيراد تلك المواشي وتجهيز المزارعين بها لتزاوج بذلك بين دعم مربي المواشي والمستهلكين بدلا من أن تسمح للتجار باستيرادها وبيعها للمستهلك مباشرة.

خبير: الموازنة مثقلة بالفقرات غير الضرورية

□ بغداد/ المدى

انتقد الخبير الاقتصادي مناف الصائغ هيكلة الموازنة المالية العامة كون النفقات التشغيلية ما زالت كبيرة على حساب الاستثمارية. وقال الصائغ (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن الموازنة العامة يشوبها الكثير من الفقرات غير الضرورية من خلال أبواب الصرف فيها، ما تسبب في هدر كبير في الأموال، ولابد من إجراء عملية إصلاح للموازنة قبل إطلاقها.

وأضاف: إن الموازنة التشغيلية كبيرة وتفوق نظيرتها الاستثمارية، بالرغم من أن البلد بحاجة الى مشاريع استثمارية للنهوض بواقعه الاقتصادي، مما ولدّ عجزاً كبيراً في الموازنة، لذلك لابدّ من إعادة هيكلتها من جديد قبل إقرارها.

وأشار الى أن أغلب الدول العالمية ولاسيما دول منطقة الخليج العربي يضعون الموازنة العامة على أساس أن تكون الموازنة الاستثمارية أكثر من التشغيلية لغرض جعل اقتصادهم قويا ولا يتأثر بأية أزمات اقتصادية سواء عالمية أو محلية.

واقترح إيجاد ما تسمى بموازنة المواطن، تكون بسيطة ولا تتجاوز الصفحة والنصف تنشر في الصحف المحلية ويؤخذ بها رأي المواطن لبعض التخصيصات المالية لكي يكون أكثر دراية لأوجه صرف الأموال في الموازنة. يذكر أن اللجنة الاقتصادية النيابية انتقدت الموازنة العامة وطالبت بإرجاعها الى الحكومة الاتحادية لإجراء بعض التعديلات عليها، وعبر وزير الدولة لشؤون مجلس النواب عن رفض الحكومة الاتحادية إرجاعها من جديد خشية لتأخرها ثانية.

برلماني: التجارة عاجزة عن تأمين مفردات البطاقة التموينية

المياحي

□ بغداد/ المدى

قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عزيز شريف المياحي: ان سوء ادارة وزارة التجارة هو السبب الرئيسي في عجزها عن تأمين مفردات البطاقة التموينية. ونفى المياحي في تصريح لوكالة كل العراق(أين) تصريحات وزارة التجارة في عدم كفاية المبالغ المخصصة لتأمين مفردات البطاقة التموينية مشيرا الى ان آلية وسوء إدارتها هما السبب وراء عجزها عن تأمين مفردات البطاقة التموينية للمواطنين،داعيا الوزارة الى ان تكون مناقصاتها للمواد الغذائية بنفس الأسعار الواصلة الى المخازن وليس الى الحدود .

يذكر أن وزارة التجارة تقوم حاليا بتجهيز المواطنين بنحو خمس مواد فقط من مفردات البطاقة التموينية فضلا عن التأخر في تجهيز تلك المواد مما ولد امتعاضا كبيرا لدى المواطنين الذين يعتمد الكثير منهم عليها بشكل كبير في قوتهم اليومي.